

خاتمة :

تبين لنا من خلال تناولنا المقارن للسياستين الفرنسية والأمريكية في منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ،على ثلاثة مستويات أساسية- إستراتيجية-أمنية، اقتصادية وسياسية- أن بروز مؤشرات التنافس وتقلص هامش التوافق في هذا الإطار يعتبر حقيقة واقعة سجلت بداية القطيعة مع معطيات الحرب الباردة ،التي تميزت بغلبة ما يمكن أن نصلح عليه خيار "النيابة الإستراتيجية" الذي استفادت منه فرنسا في منطقة المغرب العربي بالتوافق مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتجلى في سياق تأكيد هذه الفرضية،أن بروز المحددين الاقتصادي والاستراتيجي - الأمني بعد تصاعد حجم المصالح الاقتصادية-ارتفاع وتيرة اكتشافات الطاقة في الجزائر منذ منتصف التسعينيات-وارتقاء موقع منطقة المغرب العربي نسبيا في سلم الأولويات الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر، ساهم في دخول الأمريكيين ساحة المنافسة الاقتصادية والإستراتيجية في "المجال الحيوي التقليدي" لفرنسا في منطقة المغرب العربي.

وإذا أردنا تدقيق هذه المقاربة التحليلية، فإنه يمكن القول أن تكريس الهيمنة الإستراتيجية الأمريكية على الصعيد الدولي بعد تحولات مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، واستفراد الأمريكيين بإدارة الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب،كان له الأثر الحاسم في تكريس التبعية الإستراتيجية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن أبرز آثار هذا المعطى هو تقلص هامش "النيابة الإستراتيجية" المسموح به من طرف الأمريكيين للدول الأوروبية في مجالاتها الحيوية التقليدية ، على غرار منطقة المغرب العربي. وقد لاحظنا تولي الأمريكيين بأنفسهم وبصفة مباشرة وانفرادية لإدارة الرهانات الإستراتيجية والأمنية في منطقة المغرب العربي، من خلال التحكم في إطارين استراتيجيين متكاملين، أحدهما على الجبهة الشمالية - الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي- والآخر على الجبهة الجنوبية - إطار التعاون الأمني في منطقة الساحل -،وهما إطاران أمنيان يبدو فيهما الدور الفرنسي مهما كما سبق التأكيد عليه في الفصل الأول من هذا البحث.

كما لاحظنا كذلك مساهمة التطورات الإستراتيجية لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، في التحول الاستراتيجي لدول المغرب العربي - لا سيما فيما يتعلق بالجزائر وليبيا- التي توافقت مصالح رهاناتها الداخلية مع الرهانات الإستراتيجية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تجلّى في تعزيز التعاون العسكري ،الأمني والاستخباراتي في إطار الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب. وقد كانت هذه التحولات على حساب الهامش التقليدي للهيمنة الفرنسية في المنطقة دون أن يعني ذلك عدم وجود توافق استراتيجي أمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في منطقة المغرب العربي من خلال استفادة الأمريكيين من التجربة الأمنية الفرنسية في المنطقة.

وعلى المستوى الاقتصادي، نلاحظ عودة الإهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي بصفة "انتقائية" من خلال التركيز على التحكم في رهان الطاقة بالمنطقة خاصة فيما يتعلق بالجزائر وأخيرا ليبيا وهذا يعني أن منطقة المغرب العربي لم تبلغ بعد مستوى إثارة الاهتمامات الاستثمارية والتجارية الأمريكية خارج هذا المجال الحيوي، الذي تراهن عليه الإستراتيجية الأمريكية لإحكام السيطرة على موارد الطاقة في العالم، في ظل تزايد تبعية الإقتصاد الأمريكي للتموينات الخارجية من النفط والغاز بأكثر من 60 % .

وعليه نلاحظ استقرار سيطرة الإتحاد الأوروبي على تجارة دول المغرب العربي بنسبة تفوق 65% كما سبق التأكيد عليه في الفصل الثاني ، فيما تبقى مبادرات الشراكة الأوروبية "مسار" MEPI برشلونة" والأمريكية "تسيران في خط إيزنستات ثم الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط متوازي يجمع بين التوافق لإيجاد سوق إقليمية مغاربية مشتركة والتنافس على إحكام السيطرة عليها بصفة حيوية بالنسبة للأوروبيين وتفاوضية بالنسبة للأمريكيين، الذين لا يزال اهتمامهم التجاري منصبا على مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط والخليج بحكم سوابق التقاليد الاستهلاكية الأمريكية في هذه المناطق.

ومع ذلك يمكن القول أن توجهات العولمة وآفاق انضمام دول المغرب العربي للمنظمة العالمية، OMC للتجارة من شأنه أن يساهم في تقليص هامش السيطرة الأوروبية والفرنسية على النموذج الاستهلاكي لشعوب منطقة المغرب العربي، ومن ثم تقليص هامش الأفضلية الأوروبية في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي دون أن يحسم في هذه السيطرة التجارية الأوروبية على المدى المتوسط.

ويمكن تلخيص هذا المحور الاقتصادي، بالقول أن الإهتمام الاقتصادي الأمريكي بمنطقة المغرب العربي لا يزال مقتصرًا على رهان الطاقة، في ظل ضعف الوزن التجاري العام لمنطقة المغرب العربي في التجارة الدولية الأمريكية، في حين تبقى سيطرة الإتحاد الأوروبي على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي قائمة ومرشحة للاستمرار نسبيا بحكم استمرار تأثير عوامل القرب الجغرافي والاحتكاك الثقافي والاستهلاكي مع دول جنوب المتوسط .

وعلى الصعيد السياسي لا حظنا بروز مؤشرات التنافس الأمريكي - الفرنسي في منطقة المغرب العربي، ولو بشكل أقل حدة مما هو عليه في المجالين الاستراتيجي - الأمني والاقتصادي حيث تبقى "الصدمات السياسية"، عارضة وليست حاسمة بالشكل الذي تهدد هامش التوافق القائم بين الدولتين إزاء قضايا المغرب العربي، منصبا على ضمان استقرار المنطقة بالشكل الذي يضمن استقرار المصالح الاقتصادية والإستراتيجية - الأمنية المشتركة. ويبقى التوافق الفرنسي - الأمريكي قائما في

إيجاد صيغة تكاملية للاتحاد المغربي تخدم المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للمجموعة الغربية (الأوروبية والأمريكية)

بحيث ينظر إلى المجموعة المغربية- في أي صيغة اندماجية أو تكاملية مطروحة- كإطار أمني استراتيجي يساهم في تأمين استقرار أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مجالاتها الحيوية في العالم من جهة ، وكسوق مشتركة استهلاكية في خدمة الاستثمارات الدولية من جهة أخرى. ويشكل هذان المحوران إطارين متكاملين لخدمة الإستراتيجية الدولية الغربية المراهنة على تحييد "الخطر الإسلامي" في ومن منطقة المغرب العربي، في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي يضيف إلى هذين المحورين، محور الإصلاحات التربوية وترقية وضعية المرأة. وتبدو فرنسا في وضع يفرض عليها مسايرة التطورات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة المغرب العربي، ليس من موقع المنافسة، بل في إطار الانضواء للاستفادة من "الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب" وتحييد "خطر" الجنوب على الشمال.

والسؤال المطروح في ظل هذا الاستنتاج، يبقى يتعلق بهامش تحرك دول المغرب العربي، التي يظل رهانها قائما على استغلال هامش الثنائية التنافسية الفرنسية-الأمريكية لخدمة مصالح شعوبها، ولو أن الإشكال الأساسي القائم في هذه المعادلة هو التحرك الانفرادي وفي بعض الأحيان التنافسي بل والتصادمي لدول المغرب العربي إزاء الاتحاد الأوروبي والشراكة الأمريكية، مما يضعف فرص إيجاد صيغة اندماجية مغاربية بمنظور مغاربي وبعيدا عن إملاءات صيغ اندماجية تخدم المصالح الغربية

(الأوروبية والأمريكية) أكثر مما تخدم مصالح وطموحات شعوب المنطقة.